



قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
45/168	4773/ل/د-2023/م لعام 1445هـ	1445/4/21هـ، الموافق 2023/11/05م
نوع الدعوى	التصنيف	سبب النهائية
مدنية	اكتتاب	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن وكيل الشركة المدعية تقدّم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بصحيفة دعوى ضد المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "بناءً على إعلان الشركة المدعية عن توزيع مبالغ التعويض لحملة حقوق الأولوية الذين لم يمارسوا حقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة. نفيدكم بأنه قد تم تحويل وإيداع مبلغ وقدره (1,819.23) ريال سعودي إلى حساب المدعى عليها، على آيبن الحساب الجاري رقم (--) وهي القيمة التي تزيد عن المبلغ المستحق لها لأسهم حقوق الأولوية الغير مكتتب بها حيث يستحق المساهم مبلغ وقدره (363.85) ريال سعودي فقط نتيجة أسهم حقوق الأولوية الغير مكتتب بها وعددها (8) أسهم. وعلى أثر ذلك تواصلت الشركة المدعية وجهة (أ) ودياً مع المدعى عليه لإرجاع المبلغ المستلم بالزيادة، ولكن بلا جدوى. الطلبات: 1- إلزام المدعى عليه بإعادة المبلغ المتبقي في ذمته وقدره (1,455.38) ريال إلى حساب الشركة المدعية. 2- إلزام المدعى عليه بدفع تكاليف وأتعاب المحامي بواقع (20%) من المبلغ المسترد" (أرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ 1445/03/13هـ تم تزويد المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى ومرافقاتها مع طلب إجابتها وإشعارها بذلك من خلال منصة (أبشر)، والتعقيب عليها في تاريخ 1445/03/23هـ.

وحيث انقضت المهلة الممنوحة للمدعى عليها دون أن تقدّم إجابتها، فقد قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إنّ الشركة المدعية تهدف من دعواها إلى إلزام المدعى عليها بإعادة المبلغ الذي تم إيداعه في حسابها بالخطأ، والذي يزيد على المبلغ المستحق لها عن بيع أسهم حقوق الأولوية التي لم تكتتب بها، فإنّ هذه الدعوى تُعدّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة المقرر



بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02 هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في ملف الدعوى وما قُدِّم فيه، تبين لها أن دعوى الشركة المدعية تتمثل في أنها أودعت مبلغاً قدره (1,819.23) ريال في حساب المدعى عليها، وأن هذا المبلغ يزيد على المبلغ الذي تستحقه الناتج عن بيع أسهم حقوق الأولوية التي لم تكتتب بها؛ إذ تستحق المدعى عليها مبلغاً قدره (363.85) ريال فقط، وتطالب الشركة المدعية بإلزام المدعى عليها بإعادة مبلغ قدره (1,455.38) ريال يمثل الفرق بين المبلغ الذي تستحقه والمبلغ الذي تم إيداعه في حسابها، والتعويض عن أتعاب المحاماة، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث ثبت للدائرة تبليغ المدعى عليها تبليغاً صحيحاً بصحيفة الدعوى ومرافقاتها عبر خدمة (أبشر)، مما يكون معه تبليغ المدعى عليها تم لشخصها وفقاً لما قضى به الأمر الملكي رقم (14388) وتاريخ 1439/03/25 هـ، وحيث لم تقدّم المدعى عليها جواباً عن صحيفة الدعوى بالرغم من منحها المهلة الكافية لذلك، وبناءً على حكم المادة (الثالثة والعشرين) من لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، فإن هذا القرار يُعدّ حضورياً في مواجهة المدعى عليها، ويرتب آثاره النظامية المقررة.

وباطلاع الدائرة على المستندات المقدّمة من الشركة المدعية، تبين لها من البريد الإلكتروني المرسل من بنك (أ) إلى الشركة المدعية في شأن الإفادة عن إيصال عمليات التحويل، أنه تضمّن إيصالاً لعملية حوالة صادرة من الحساب الجاري للمدعية برقم (--) لدى بنك (أ) إلى الحساب رقم (--) بالمبلغ ذاته محل المطالبة وقدره (1,819.23) ريال، وتدعي الشركة المدعية أن الحساب يعود إلى المدعى عليها، وحيث تم تزويد المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى وهذه الحوالة فلم تقدّم رداً على ذلك، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى صحة دعوى الشركة المدعية، مما تكون معه المدعى عليها ملزمة بإعادة الفرق بين المبلغ الذي حوّل إلى حسابها والمبلغ المستحق لها إلى الشركة المدعية، وقدره (1,455.38) ريال.

أما فيما يتعلق بطلب الشركة المدعية إلزام المدعى عليها بدفع تكاليف وأتعاب المحامي بواقع (20%) من المبلغ المسترد، فإن الشركة المدعية لم تقدّم ما يثبت خطأ المدعى عليها في ما تنسبه إليها، الأمر الذي يتعذر معه على الدائرة الاستجابة لهذا الطلب.

ولما تقدّم من أسباب، وبعد المداولة نظاماً، قرّرت الدائرة الآتي:

أولاً: إلزام المدعى عليها بأن تدفع إلى الشركة المدعية مبلغاً قدره ألف وأربعمئة وخمسة وخمسون ريالاً وثمان وثلاثون هللة (1,455.38).



ثانياً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم